

VI – التنافسية الاقتصادية : قياسها ومؤشراتها



■ إشكالية قياس وتحليل التنافسية الاقتصادية نظرا، من ناحية، لوجود تفسيرات متعددة ومختلفة لهذا المصطلح ولارتباطه، من ناحية أخرى، بالعديد من العوامل، داخلية أو خارجية، مباشرة أو غير مباشرة.

■ مع ذلك، هناك بعض النماذج والأساليب لمقاربتها وقياسها والتي من أبرزها نموذج الماسة الصناعية (*Porter's Diamond Model*) والتوزيع العنقودي للصناعات (*Clusters Map*).

1.4. قياس التنافسية : أهم النماذج

1.1.4. نموذج الماسة الصناعية (مايكل بورتر) :

■ أربعة عوامل أساسية لبناء (أو تحليل) الميزة التنافسية :

استراتيجية المنشأة

عوامل الإنتاج

الميزة التنافسية

حالة الطلب

الصناعات الداعمة

والمكملة

✓ عوامل الإنتاج : نسبة وجودة وكفاءة المدخلات كالموارد الطبيعية والبشرية،

والآلات، ورأس المال، والبنية التحتية (لوجيستكية، ومالية، . . .) وذلك لأهمية

هذه العناصر في خلق أو رفع القدرة التنافسية للقطاع أو الصناعة .

✓ الصناعات الداعمة والمكملة : وجود موردين وشركات عاملات في نفس المجال

توفر أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج (المواد الخام، والمكونات،

والعمالة) والخدمات (مثل الخبراء)، يساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة

التنافسية .

✓ إستراتيجية المؤسسة وهيكلها : الإستراتيجية المعتمدة، انفتاح وقوة المنافسة

المحلية، تنوع أو تركيز الإنتاج، مناخ الأعمال، . . .

✓ حالة الطلب : وجود طلب كمي ونوعي (دراسة توقعات المستهلك، . . .) .

القوى التنافسية الخمسة (مايكل بورتر) : هي اطار تحليلي يستخدم كأداة لتحليل للمميزات التنافسية والعلاقة المتبادلة مع السوق وكذلك لمقارنة بيئة العمل الداخلية مع البيئة الخارجية.

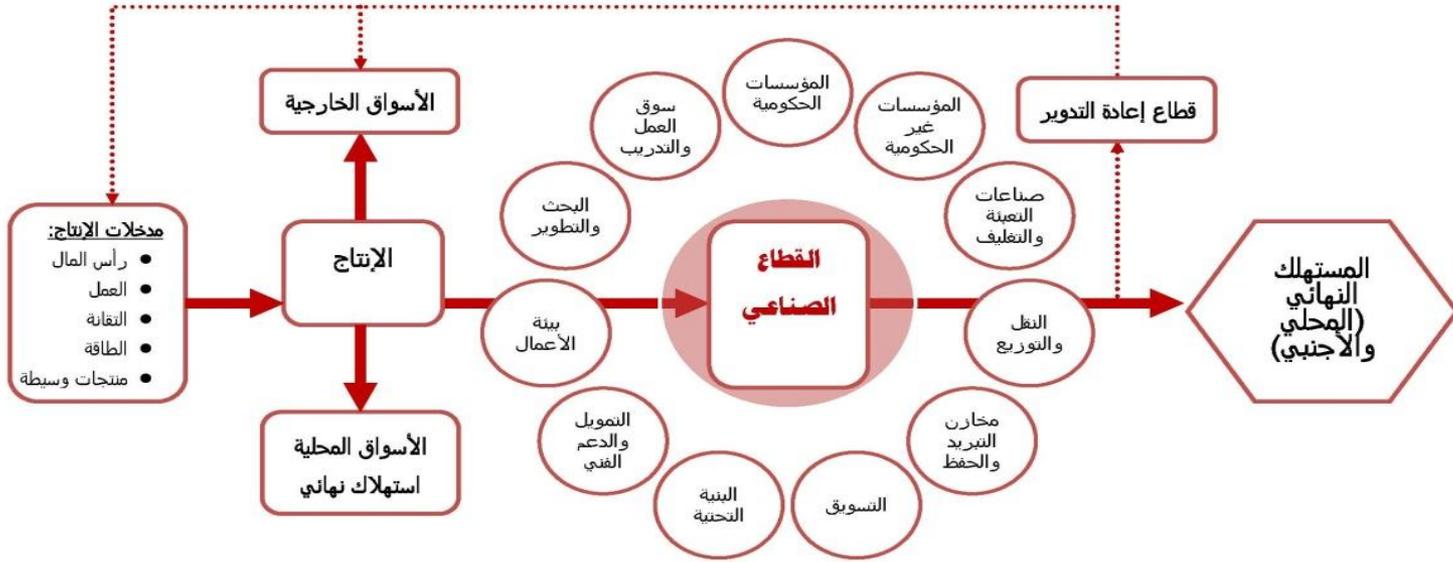


2.1.4. التوزيع العنقودي للصناعات (*Clusters Map*)

ارتباط كبير بين التنافسية والعنقود الصناعي :

- العنقود الصناعي: مجموعة من المشروعات وتجمع لعدة شركات تتمركز في قطاع معين وموقع جغرافي محدد، وتقوم بإنتاج وتوزيع مجموعة من المنتجات المترابطة أو المتكاملة. تجمع بينها عوامل ومصالح مشتركة كاستخدام تقانة متشابهة، أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، أو الاستفادة من يد عاملة مشتركة. كما يضم مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له لتعزيز تنافسية الشركات، مثل الجامعات والمعاهد التعليمية.
- من بين الأمثلة الناجحة للعنقود الصناعي : صناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات (*Silicon Valley*).

العنقود الصناعي والنشاطات المرتبطة به



أهمية العناقد الصناعية:

- تقليل تكاليف الإنتاج،
- زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل،
- زيادة فرص الاستفادة من وفورات الحجم،
- تركيز الخبرات الفنية والتكنولوجية والبشرية،
- رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأطراف العنقود .
- زيادة فرص التصدير،
- جذب الاستثمارات الأجنبية وحفز الاستثمارات المحلية .

■ الهدف: التعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة، وخلق وسط من المنافسة، وتحديد أماكن القوة والضعف والفرص والتهديدات بهدف رفع الإنتاجية وتحقيق ربحية أعلى. خريطة العنقود تحدد طبيعة العلاقات بين الصناعة الرئيسة والصناعات الداعمة والمرتبطة، حيث كلما زاد التفاعل بين هذه العناصر كلما دلت كانت الصناعة قادرة على بناء ميزة تنافسية عالية.

■ وجود موردين لمدخلات الإنتاج وبكلفة أقل من الاستيراد من أهم عوامل نجاح العناقد نظرا لأثره الايجابي على التنافسية. فكلما اتجهت الصناعات الداعمة إلى إنتاج أجزاء من مدخلات الإنتاج، كلما ساهمت في الرفع من تنافسية المقاولات.

2.4. مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية

1.2.4 مؤشرات جزئية ومؤشرات مركبة :

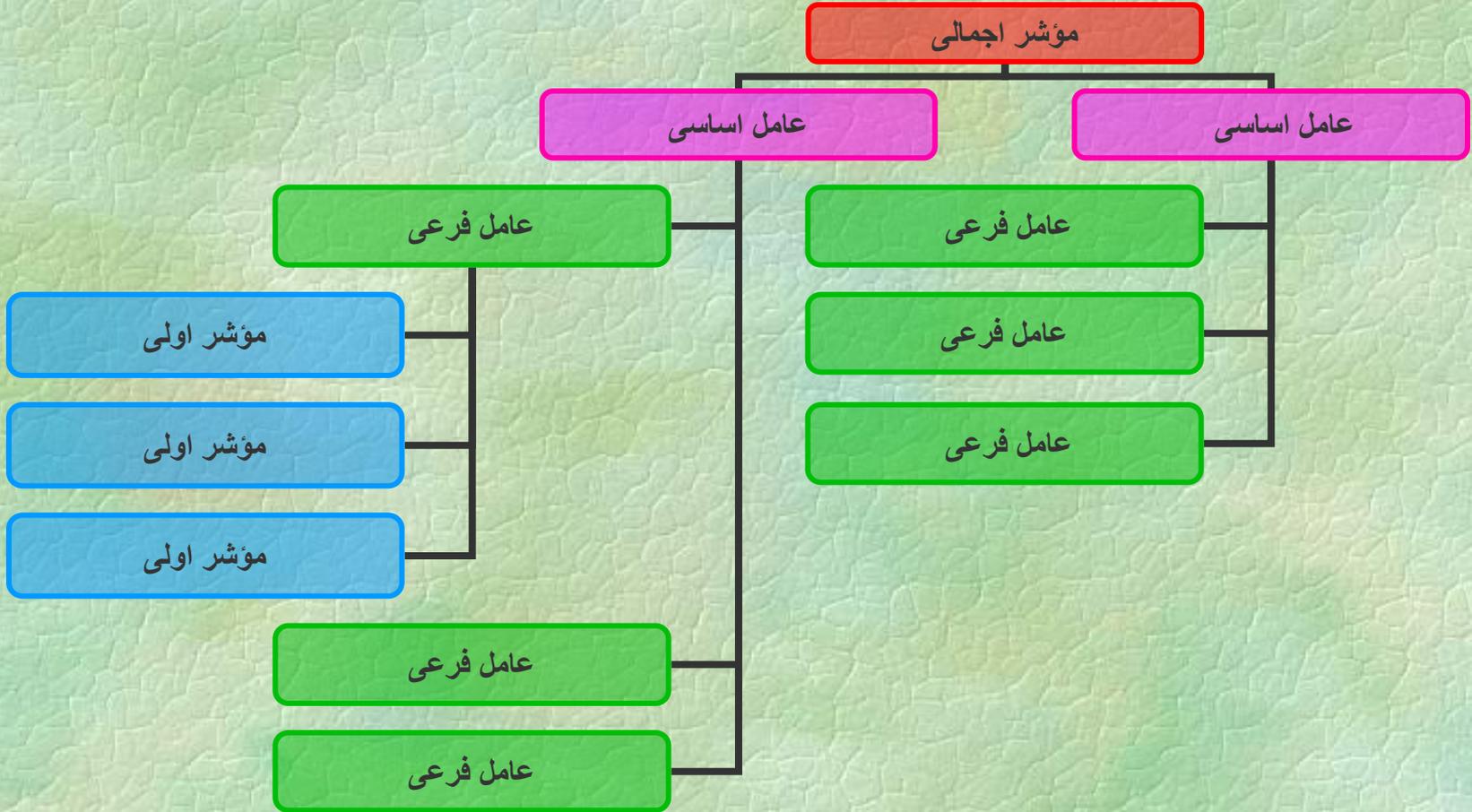
المؤشرات الجزئية :

- الحصة من السوق (الداخلية والخارجية) .
- الإنتاجية النسبية .
- التكلفة النسبية .
- النوعية، والجودة، . . .
- الأداء النسبي للتجارة الخارجية.
- الميزة النسبية الظاهرية (*Revealed comparative advantage*)
- سعر الصرف، . . .

المؤشرات المركبة :

- المؤشرات الجزئية تقيس جانباً من جوانب التنافسية، لكن لا تفسر لوحدها مستوى تنافسية البلد، وأحياناً قد تكون تتضارب أو تتناقض في مخرجاتها.
- قياس التنافسية الاقتصادية يتطلب بالتالي الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تعكس التنافسية بشكل مباشر وغير مباشر. عدة مؤسسات أحدثت وطورت مؤشرات مركبة للتنافسية تهدف إلى قياس أبعادها الكمية، والنوعية، والقطاعية، والكلية.

مخطط المؤشر المركب



أمثلة لبعض المؤشرات

■ مؤشر الحصة من السوق العالمية

– نسبة صادرات بلد “d” في صادرات العالم.

– على المستوى القطاعي، نسبة صادرات قطاع “s” للبلد “d” في صادرات هذا القطاع على المستوى العالمي.

$$\left(\frac{X_{ds}^t}{X_{ws}^t} \right)$$

X_{ds} : صادرات البلد “d” من السلعة “s”

X_{ws} : صادرات العالم “w” من السلعة “s”

t: السنة المعنية.

هل يمكن اعتبار زيادة حصة صادرات بلد في السوق العالمية تحسن فعلي لتنافسية الخارجية ؟

توزيع نسبة الحصة في السوق العالمي لقطاع الألبسة 2009-2013 (%)

تركيا		تونس		المغرب		الأردن		مصر		التغير النسبي في حصة السوق العالمية
ترتيب	%	ترتيب	%	ترتيب	%	ترتيب	%	ترتيب	%	
47	-0.07%	68	-2.51%	79	-3.89%	83	-4.23%	56	-1.08%	تأثير التنافسية
92	-1.69%	57	-0.22%	107	-2.83%	110	-3.36%	78	-0.99%	التخصص الجغرافي
42	0.48%	25	1.56%	50	0.17%	93	-1.45%	109	-3.25%	التخصص السلعي
48	-0.26%	44	-0.15%	30	0.82%	23	1.47%	51	-0.38%	تأثير التكيف

تأثير التنافسية (Competitiveness effect)
 التخصص الجغرافي (Initial geographic specialisation)
 التخصص السلعي (Initial product specialisation)
 تأثير التكيف (Adaptation effect)

الميزة النسبية الظاهرية (*Revealed comparative advantage*)

الميزة النسبية الظاهرية: نسبة صادرات قطاع "s" للبلد "d" في صادرات هذا القطاع على المستوى العالمي.

$$\frac{\left(\frac{X_{ds}^t}{X_d^t} \right)}{\left(\frac{X_{ws}^t}{X_w^t} \right)}$$

Xds: صادرات البلد "d" من السلعة "s"

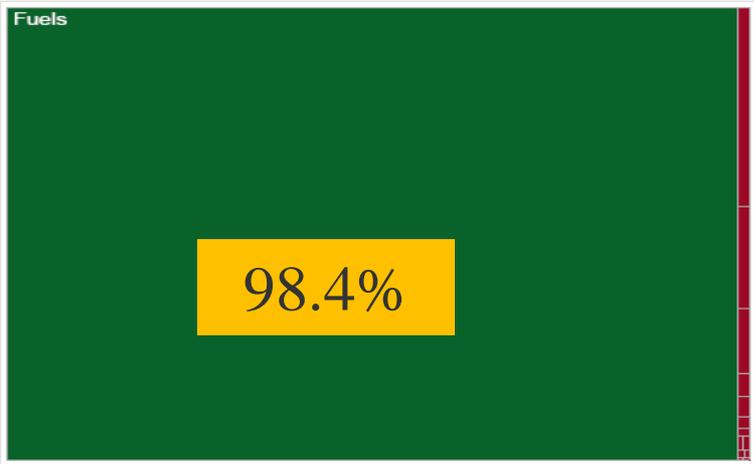
Xws: صادرات العالم "w" من السلعة "s"

t: السنة المعنية.

to: السنة



Product Exports (Algeria)



Export (US\$ Thousand)
87 70,716,189

Revealed Comparative Advantage (Algeria)

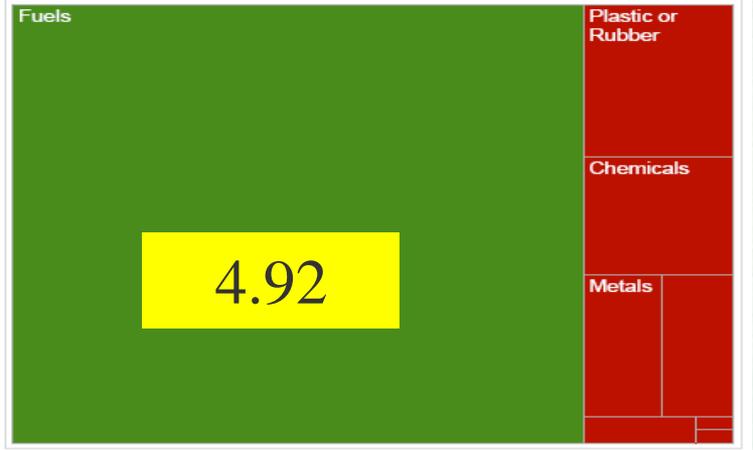


Product Exports (Qatar)



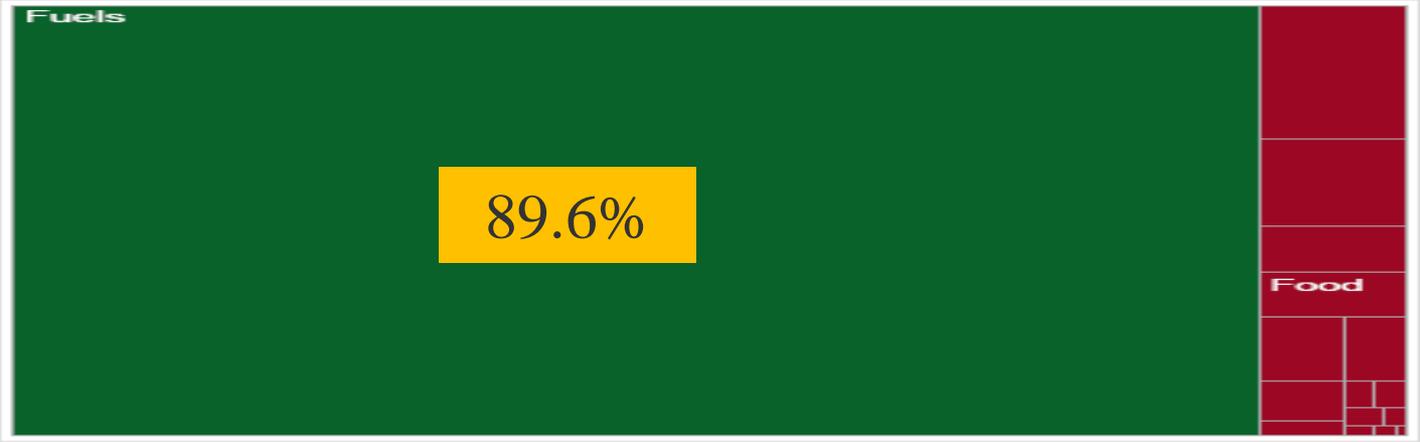
Export (US\$ Thousand)
3,652 117,028,946

Revealed Comparative Advantage (Qatar)



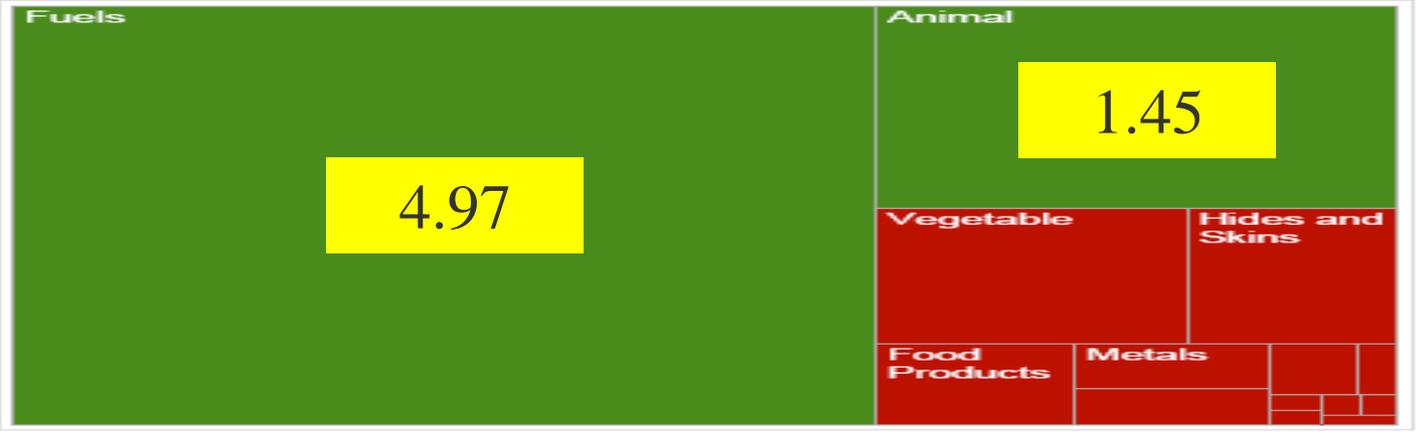
<http://www.worldbank.org>

Product Exports (Yemen)



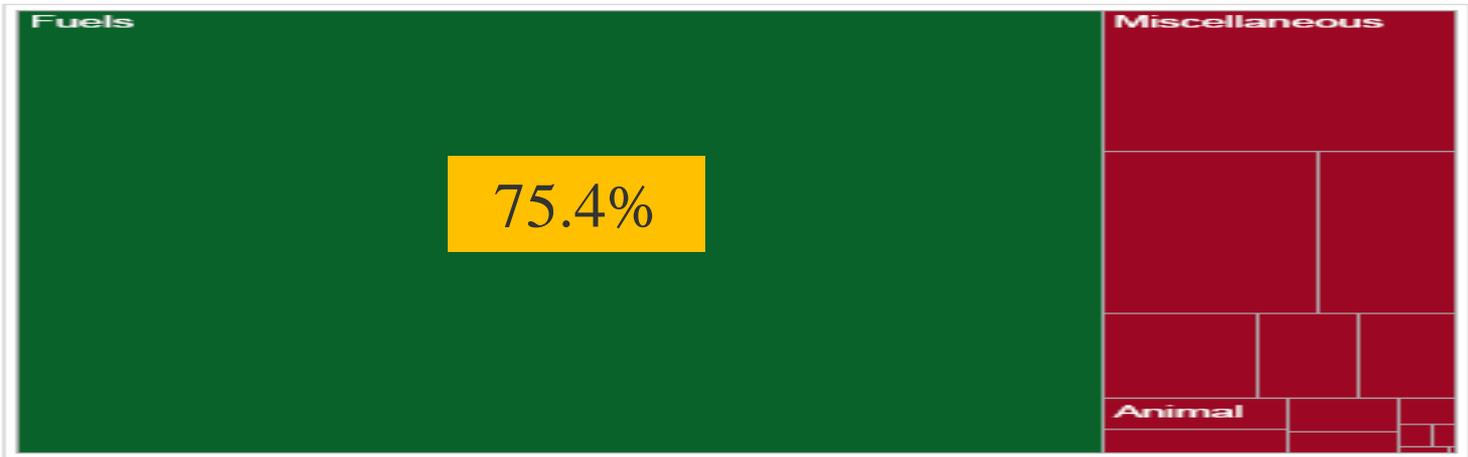
Export (US\$ Thousand)
 1,012 6,325,457

Revealed Comparative Advantage (Yemen)



<http://www.worldbank.org/>

Product Exports (Oman)



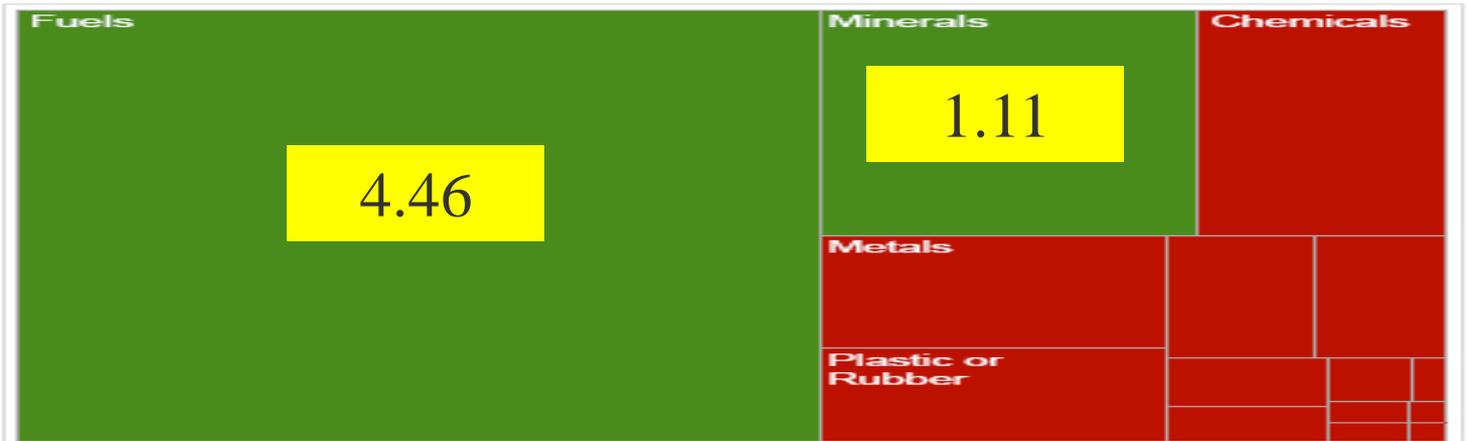
Export (US\$ Thousand)

1,960

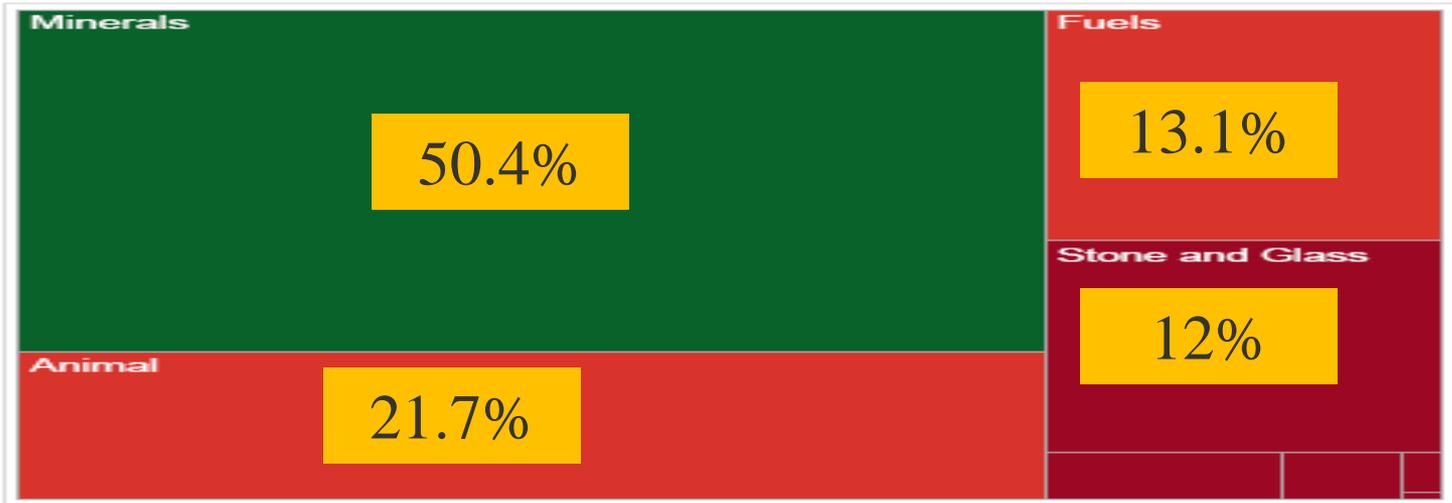


39,304,162

Revealed Comparative Advantage (Oman)



Product Exports (Mauritania)



Export (US\$ Thousand)

935

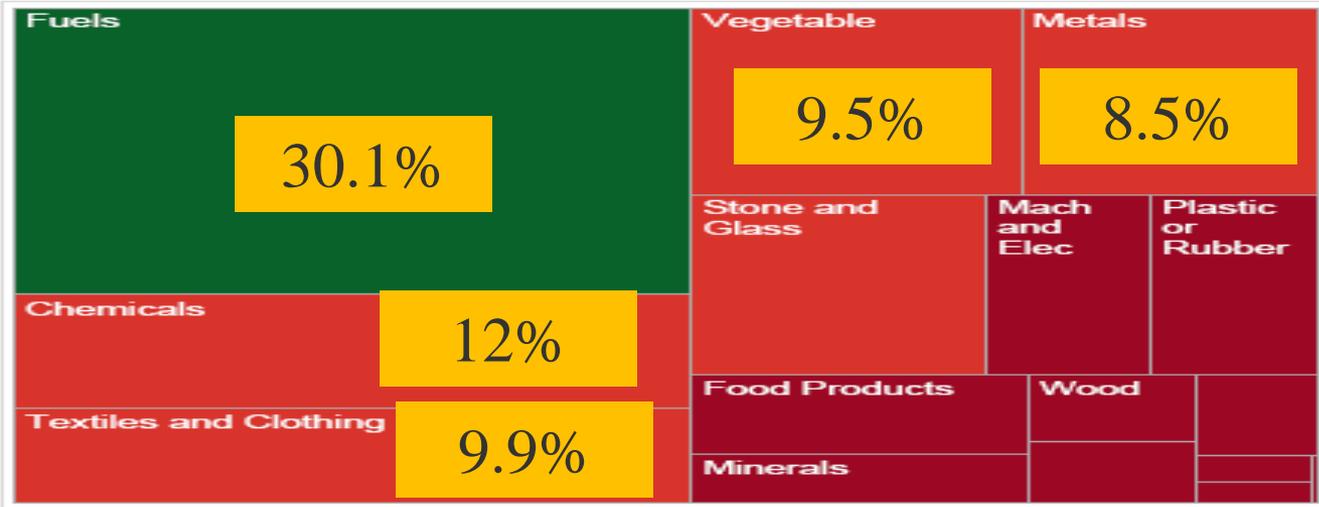


1,323,617

Revealed Comparative Advantage (Mauritania)



Product Exports (Egypt, Arab Rep.)



Export (US\$ Thousand)

9,557



8,871,957

Revealed Comparative Advantage (Egypt, Arab Rep.)



Product Exports (Jordan)



Export (US\$ Thousand)

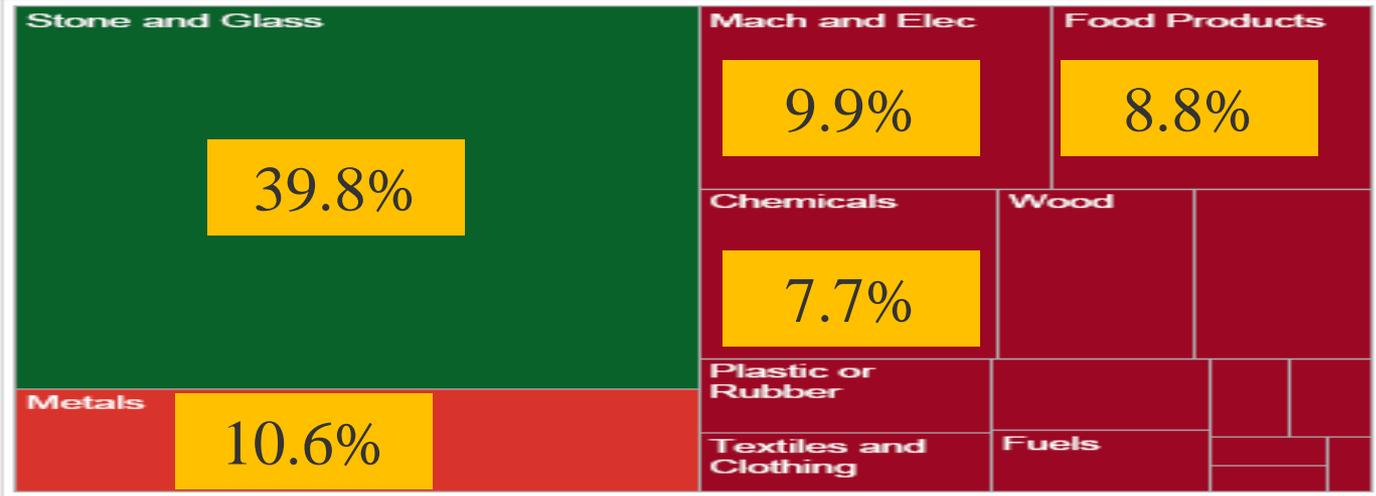
16,142

2,356,789

Revealed Comparative Advantage (Jordan)



Product Exports (Lebanon)



Export (US\$ Thousand)

15,662

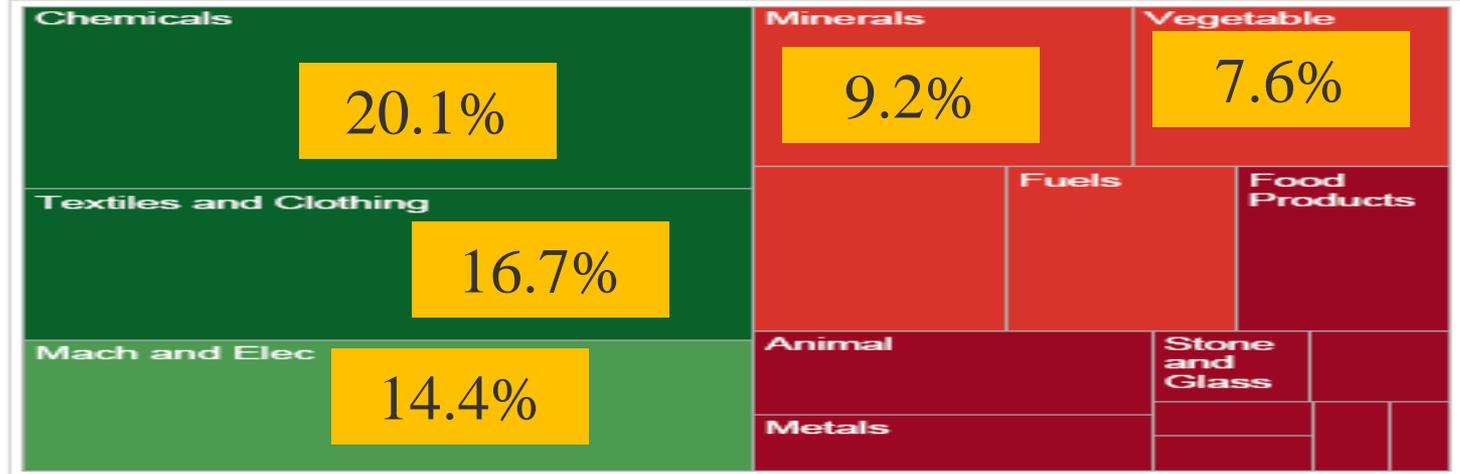


1,768,350

Revealed Comparative Advantage (Lebanon)



Product Exports (Morocco)



Export (US\$ Thousand)

125,786

4,311,704

Revealed Comparative Advantage (Morocco)



2.2.4. قياس التنافسية حسب بعض المؤسسات الدولية أو الجهوية

- محدودية المؤشرات الجزئية في الإحاطة كليا بتنافسية الدول ← قيام عدة معاهد متخصصة بقضايا التنافسية، بتطوير مؤشرات مركبة لقياس تنافسية الدول، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوجه المتعددة للتنافسية.
- استخدام نتائج هذه المؤشرات في صياغة تقارير دورية حول التنافسية الدولية لعدة معاهد كالمنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية بلوزان، ومنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (التنافسية الصناعية)، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت (هذا الأخير يصدر، منذ عام 2003، تقرير دوري يركز فيه على مؤشر مركب لقياس ومتابعة تطورات تنافسية الدول العربية في الأسواق الدولية).

■ هدف التقارير :

- تشخيص نقاط القوة والضعف لاقتصاديات الدول، وتمكين كل دولة من التعرف على موقعها، وتصنيفها، وترتيبها على المستوى التنافسي مقارنة مع اغلب باقي دول العالم.
- مصدر لأفضل قصص النجاح في السياسة التنافسية، وأفضل التجارب في وضع السياسات الناجعة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.



1.2.2.4. تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

(The Global Competitiveness Report)

■ إصدار المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا سنويا منذ عام 1979 يرتب ويصنف عددا كبيرا من البلدان الصناعية والبلدان النامية حسب مستوى قدرتها التنافسية على المستوى الدولي (148 دولة في آخر تقرير 2013-2014).

■ الترتيب يستند إلى مؤشر مُركَّب : مؤشر التنافسية العالمي *Global Competitive Indicator (GCI)*

- احتساب درجات هذا المؤشر عن طريق جمع البيانات المتعلقة بـ 12 ركيزة تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية : المؤسسات (I)، والبنية التحتية (2)، وبيئة الاقتصاد الكلي (3)، والصحة والتعليم الأساسي (4)، والتعليم العالي والتدريب (5)، وكفاءة سوق السلع (6)، وكفاءة سوق العمل (7)، وتطوير الأسواق المالية (8)، والجاهزية والأهبة التقنية والتكنولوجية (9)، وحجم السوق (IO)، ودرجة تطوُّر الأعمال (II)، والابتكار (I2).

العلاقة بين الركائز I2 للتنافسية:

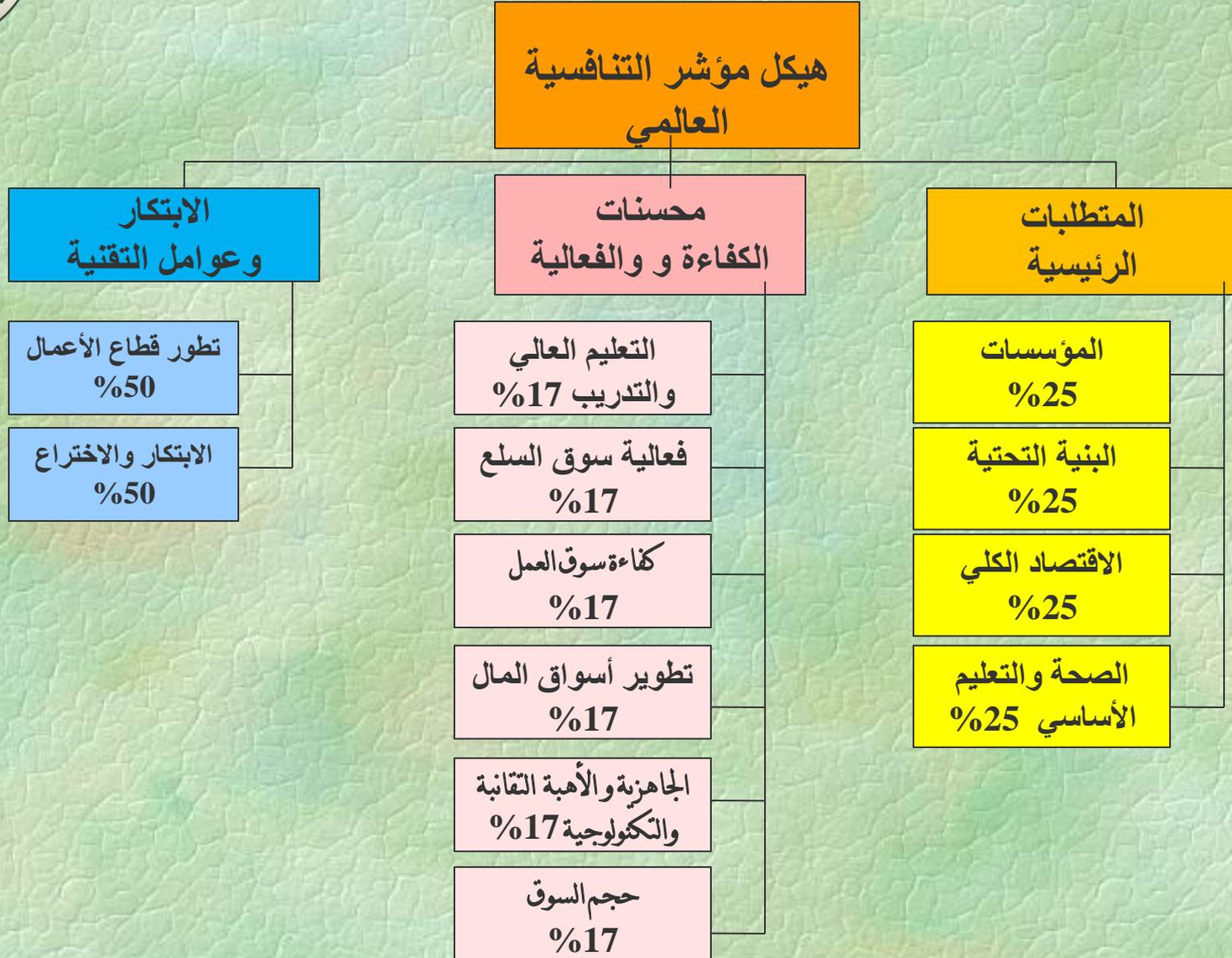
ترابط بين ركائز التنافسية : كل ركيزة تميل إلى تعزيز البعض الآخر، كما أن ضعفا في واحد منها غالبا ما يؤثر سلبيا على الركائز الأخرى.

مثال: صعوبة تحقيق قدرة قوية على الابتكار (ركيزة I2) دون توفر قوة عاملة ذات صحة جيدة وتعليم وتدريب بمستوى عال (ركائز 4 و 5)، وماهرة لاستيعاب التكنولوجيات الجديدة (ركيزة 9)، ودون تمويل كاف (الدعامة 8) للبحث العلمي، أو سوق سلع فعّال يُمكن من توجيه الابتكارات الجديدة إلى السوق (ركيزة 6).

■ الركائز 12 مجمعة تحت ثلاث فئات رئيسية لتعكس المحددات الرئيسية للتنافسية: "المتطلبات الأساسية" (*Basic Requirement*)، و"محسّنات الكفاءة والفعالية" (*Efficiency Enhancers*)، و"الابتكار وعوامل التقنية" (*Innovation Factors*) .

✓ فئة "المتطلبات الأساسية" تضم الركائز (من 1 إلى 4) والتي من المفروض على الدول أقل نمواً أن تطورها من أجل تحسين تنافسيتها . وتشمل المؤسسات، والبنية التحتية، والاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي .

هيكل ومؤشر التنافسية العالمي



✓ فئة "محسّنات ومعززات الكفاءة" : تتضمن، بالإضافة إلى "المتطلبات الأساسية"، الركائز الضرورية (من 5 إلى 10) من أجل تطوير وتحسين التنافسية الاقتصادية. ويتعلق الأمر بالتعليم العالي والتدريب، وفعالية سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطوير أسواق المال، والجاهزية والأهبة التقانية والتكنولوجية، وحجم السوق.

✓ فئة "الابتكار وعوامل التقنية" : تشمل جميع الركائز اللازمة التي تخص البلدان الصناعية خاصة تطور قطاع الأعمال، والابتكار والاختراع.

مؤشر التنافسية العالمي يقسّم بلدان العالم إلى عدة مجموعات حسب مرحلة التنمية التي تمرّ بها، معتمداً في ذلك على معيارين اثنين:

- مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد .
- نسبة الصادرات من المنتجات الأولية في إجمالي الصادرات من السلع والخدمات (الدول التي تصدر أكثر من 70% من السلع تدخل في فئة "المتطلبات الأساسية").

- دول "المرحلة الأولى": الدول التي تمارس فيها عوامل الإنتاج دوراً رئيسياً *Factor Driven*.
- الدول التي تمر بمرحلة التحوّل: الدول التي تمر "بمرحلة تحوّل من المرحلة الأولى إلى الثانية".
- دول "المرحلة الثانية": الدول التي تمارس بها اعتبارات الكفاءة دوراً رئيسياً *Efficiency Driven*.
- الدول التي تمر "بمرحلة التحوّل من المرحلة الثانية إلى الثالثة".
- دول "المرحلة الثالثة": الدول التي تمارس بها اعتبارات الابتكار دوراً رئيسياً *Innovation Driven*.

- الركائز كلها تهم جميع الاقتصادات، لكنها تؤثر عليها بطرق مختلفة : أفضل طريقة لكينيا لتحسين قدرتها التنافسية تختلف عن أفضل وسيلة بالنسبة لفرنسا وذلك لأن كمبوديا وفرنسا تعرفان مراحل مختلفة في ما يخص التنمية.
- مؤشر التنافسية العالمي يفترض، في ”المرحلة الأولى“ بأن البلدان تتنافس على أساس ثرواتها كالموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة. الشركات تتنافس اعتمادا على السعر وبيع المنتجات أو السلع التقليدية، مع إنتاجية منخفضة تنعكس في انخفاض الأجور. الحفاظ على القدرة التنافسية في هذه المرحلة من التنمية يتوقف أولا على حسن سير المؤسسات العامة والخاصة (ركيزة I)، بنية تحتية متطورة (2)، وبيئة مستقرة للاقتصاد الكلي (3)، والقوى العاملة الصحية التي تلتقى على الأقل التعليم الأساسي (4).

- عندما يصبح البلد أكثر تنافسية، الإنتاجية ستعرف ازديادا والأجور سوف ترتفع. مع التقدم في التنمية سوف ينتقل البلد إلى مرحلة تطوير عمليات الإنتاج وزيادة جودة المنتج بسبب ارتفاع الأجور وعدم القدرة على زيادة الأسعار. في هذه المرحلة، يقود القدرة التنافسية على نحو متزايد كل من التعليم العالي والتدريب (ركيزة 5)، وكفاءة سوق السلع (6)، وفعالية سوق العمل (7)، والأسواق المالية المتقدمة (8)، والقدرة على تسخير فوائد التكنولوجيات الحالية (9)، وسوق محلية أو أجنبية كبيرة (10).
- أخيرا، عندما تصبح البلدان في مرحلة يحركها الابتكار، الأجور تكون قد ارتفعت بنسبة كبيرة. المنافسة، في ظل الحفاظ على هذه الأجور، تصبح مرتبطة بمنتجات جديدة ومتميزة وبالتالي استخدام عمليات إنتاج أكثر تطورا (II)، وابتكارات جديدة (I2).

أهم نتائج تصنيف تقرير التنافسية 2014-2015 :

- تصدرُ متواصل للاقتصادات الغربية المتقدمة للتصنيف العالمي، بالإضافة إلى العديد من الدول في آسيا كاليابان و بعض النمرور الآسيوية (سنغفورة، وهونغ كونغ، وتايوان، وماليزيا) .
- تصدرُ سويسرا الترتيب العالمي للعام السادس على التوالي .
- سنغافورة ثاني أكبر اقتصاد تنافسي في العالم للعام الرابع على التوالي، نتيجة للأداء المتميز والمستقر في جميع مؤشرات التنافسية. تصنّف ضمن أحسن 3 اقتصادات في 7 من أصل الركائز I2 للتنافسية : كفاءة سوق السلع (I) ، وكفاءة سوق العمل (2) وتطوير سوق المال (2)، والإطار المؤسسي (3)، بنية تحتية (2)، التعليم والتدريب (2) . . .

ترتيب تنافسية الدول العربية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي (2014-2015)

الترتيب (I44 دولة)	الدولة
I2	الإمارات
I6	قطر
24	السعودية
40	الكويت
44	البحرين
46	عمان
64	الأردن
72	المغرب
79	الجزائر
87	تونس
II3	لبنان
II9	مصر
I26	ليبيا
I4I	موريتانيا
I42	اليمن



- دول مجلس التعاون الخليجي تحتل الست المراكز الأولى عربيا .
- الإمارات العربية المتحدة الأولى عربيا والثاني عشر عالميا .
- قطر في المركز الثاني، تليها السعودية، فالكويت، ثم البحرين .

- تصدر الإمارات تنافسية الدول العربية يعود إلى تحسن المؤشرات المتعلقة بالإطار المؤسسي، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي ساهم في تعزيز الإنتاجية.
- القدرة التنافسية للإمارات تعكس الجودة العالية لبنيتها التحتية (3 عالميا)، وأسواق السلع ذات الكفاءة العالية (3)، واستقرار الاقتصاد الكلي (5)، وبعض الجوانب الإيجابية لمؤسسات البلاد كالثقة الكبيرة للمواطنين في السياسيين (3)، والكفاءة العالية للحكومة (5).

■ قطر في المرتبة الثانية عربيا و I6 عالميا :

- إطار مؤسسي عالي الجودة (4 عالميا) ، واستقرار الاقتصاد الكلي (2) ، وكفاءة سوق السلع (4) ، والقدرة على الابتكار (I2) .
- مستويات منخفضة من الفساد والرشوة، وكفاءة عالية للمؤسسات الحكومية، وأمن كبير، ..

الإمارات

المؤسست



قطر

المؤسست



■ المملكة العربية السعودية المركز الثالث عربيا و 24 عالميا.

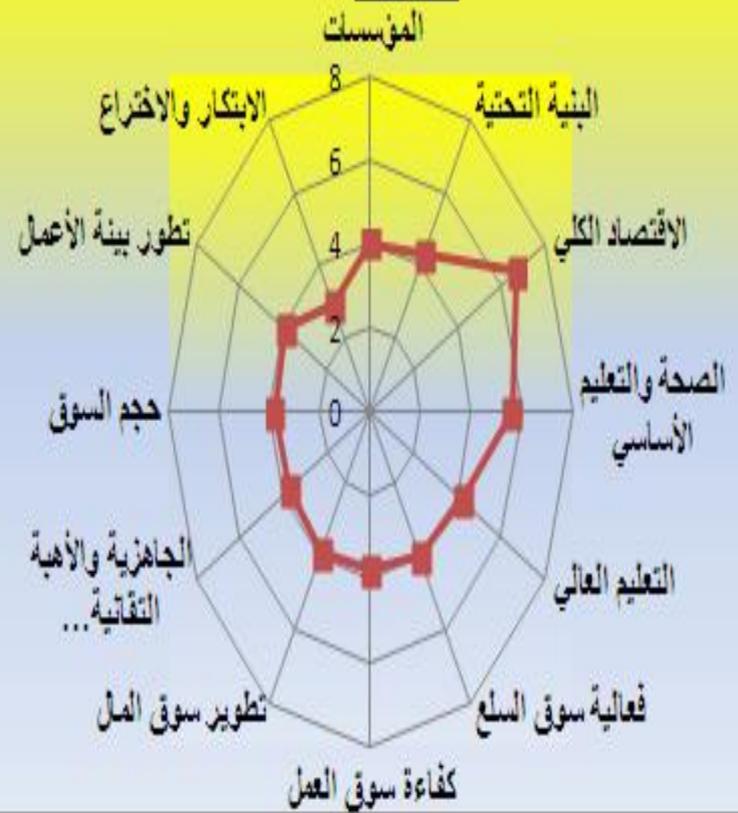
■ عدة اصلاحات في ما يخص التنافسية في السنوات الأخيرة، أدت بالخصوص إلى خلق أسواق أكثر كفاءة، وبيئة أعمال أكثر تطورا .

■ الاستقرار الكبير للاقتصاد الكلي (4)، مع انخفاض الديون، والفائض المريح في الميزانية، والاستخدام المهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الإنتاجية ساهمت أيضا في حفاظ السعودية على مركزها المتقدم.

السعودية

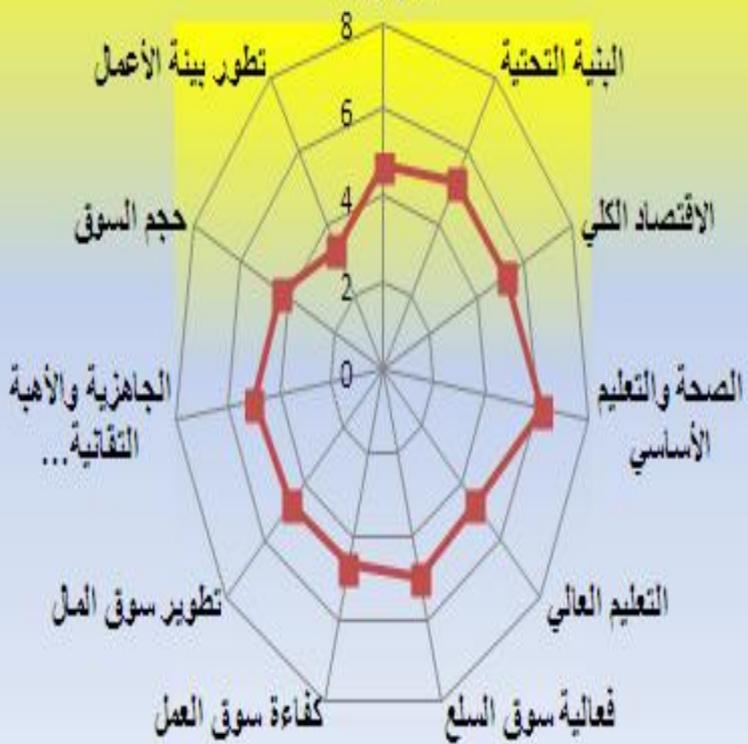


الكويت



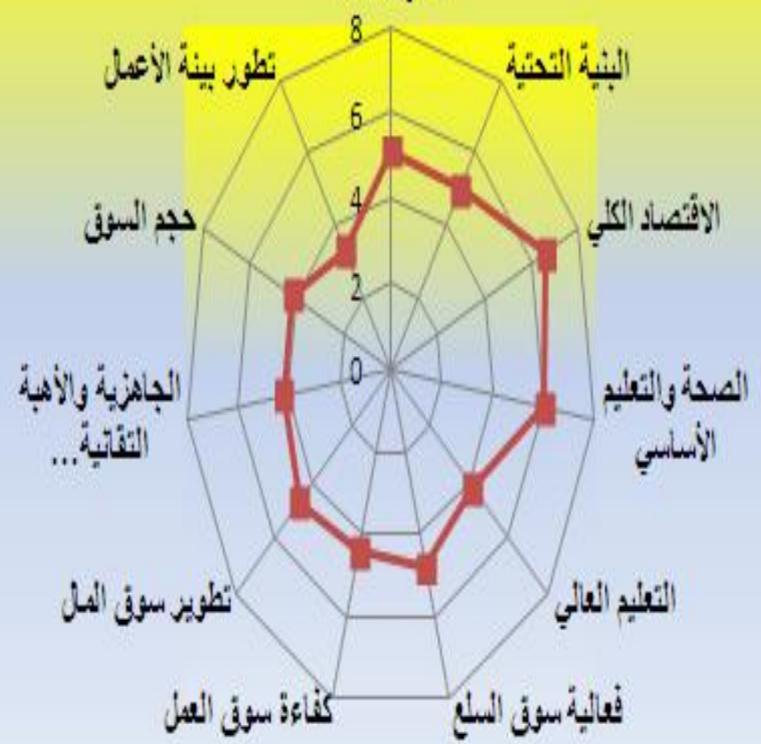
البحرين

المؤشرات

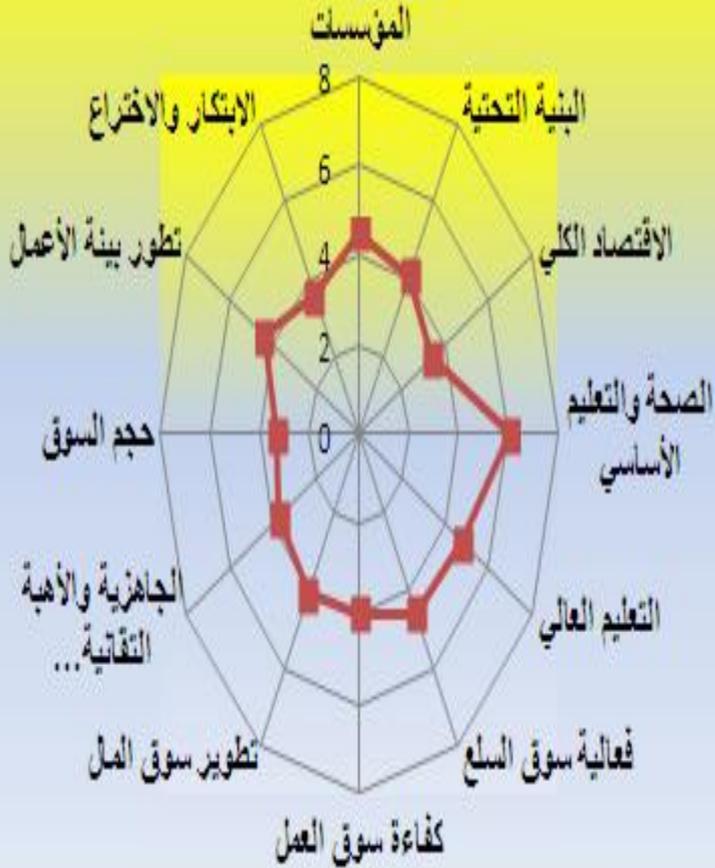


عمان

المؤشرات



الأردن



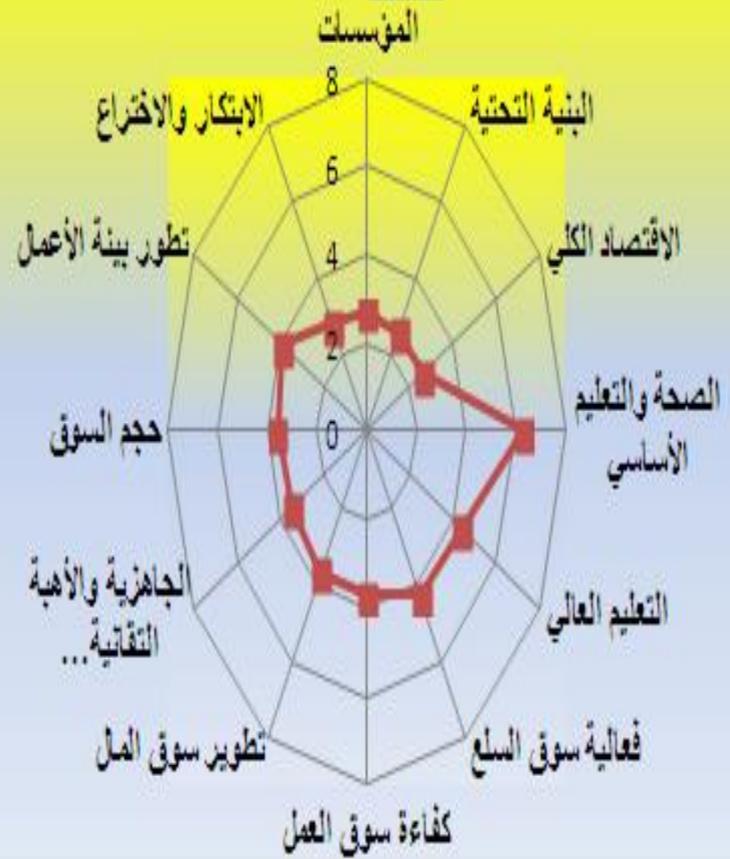
المغرب



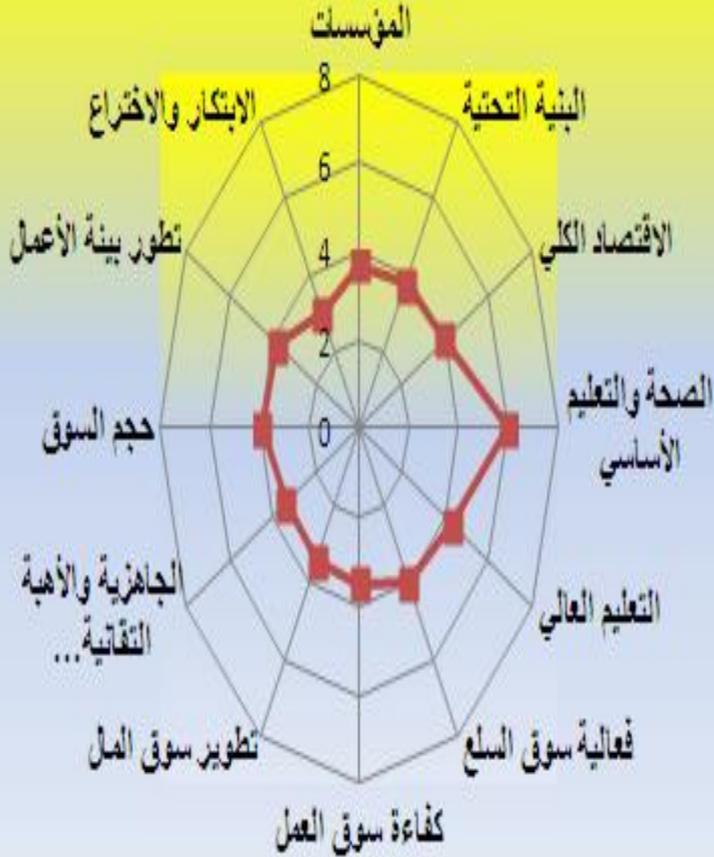
الجزائر



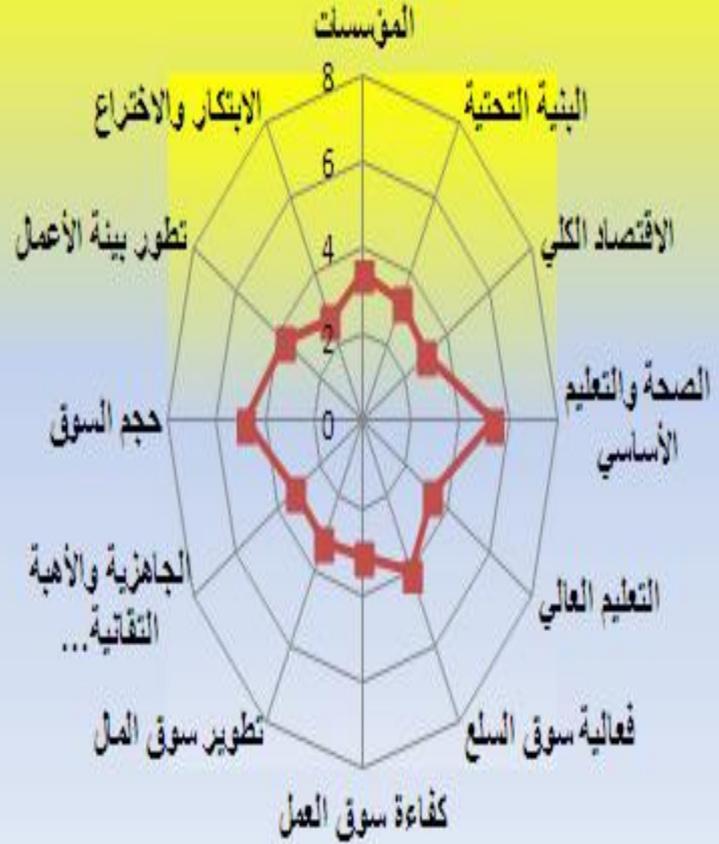
لبنان



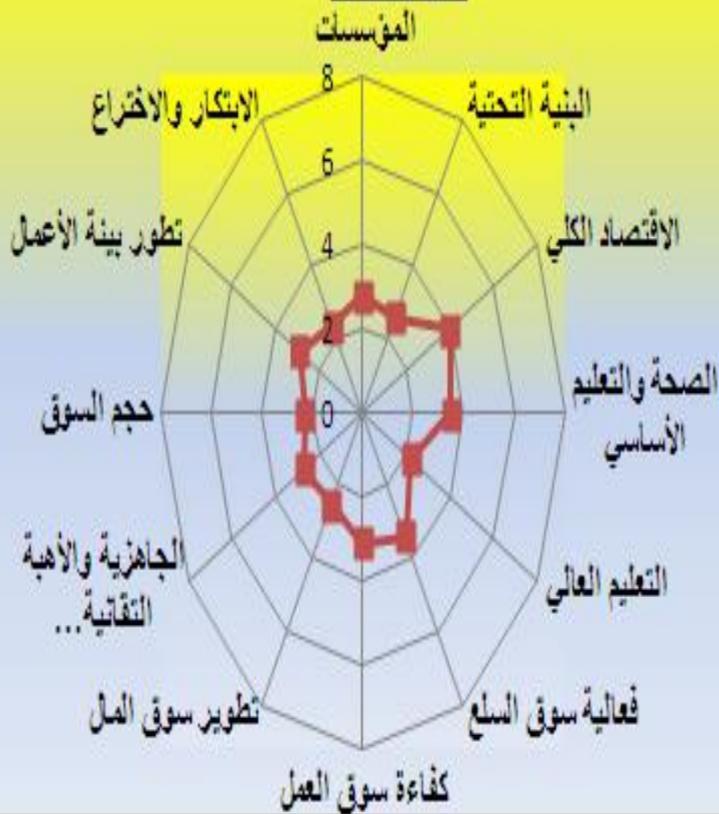
تونس



مصر



موريتانيا



اليمن



ملاحظات منهجية حول تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي:

■ استناد ترتيب التنافسية على نوعين من المصادر الرئيسية:

- مؤشرات كمية، بيانات إحصائية مثل التجارة الخارجية، وعجز الموازنة، والدين الحكومي، ومعدلات الالتحاق بالمدارس، والصحة، . . . مصدرها عدة منظمات دولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، . . .

- نتائج مسح سنوي "مسح الرأي التنفيذي" (*Executive Opinion Survey*)، المنجز بين شهري يناير ومايو من كل سنة مع أكثر من 160 معهد شريك حول العالم (معاهد البحوث والمنظمات التجارية) وحوالي 1500 من رجال الأعمال والشركاء. المسح يشمل المواضيع والمفاهيم التي تحتاج إلى تقييم أكبر أو التي لا تتوفر على بيانات إحصائية قابلة للمقارنة دوليا لبعض الاقتصادات.

■ النوع الأول من المصادر يضم معطيات كمية وأرقام غالبا ذات مصداقية وتصدر بطريقة منتظمة عن منظمات دولية معروفة. النوع الثاني، الذي يخص تحديد العوامل 16 الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال في كل بلد، يعتمد على معطيات "نوعية" انطلاقا من وجهات نظر لعينة من رجال الأعمال.

■ "مسح الرأي التنفيذي"، كغالب مسوحات استطلاع الرأي، تعترضه في العديد من الأحيان انتقادات تخص أجوبة المستجوبين (تأثير حالتهم المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية، ...). استجواب رجال الأعمال حول رأيهم في بلدهم الأصلي قد يخلق تحيزاً، كما قد يدفع بهم إلى توجيه انتقادات لأنظمة بلدهم.

■ تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أحد المراجع الأساسية للعديد من المستثمرين الأجانب وفعاليات القطاع الخاص لتحديد برامجهم الاستثمارية المستقبلية.

■ مرجع مهم لوكالات التنقيط العالمية مثل "ستاندرد أند بورز"، و"موديز"، و"فيتش" من أجل تقييم المخاطر والتصنيف الائتماني لكل اقتصاد.

■ دور لا يستهان به يلعبه التقرير في تمليك المستثمرين معلومات عن الأسواق العالمية، وحصول الدول على تمويل وقروض من الأسواق الخارجية بفائدة يساهم في نسبتها تصنيف هذه الاقتصادات من طرف هذا التقرير.

2.2.2.4. تقرير التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (International)

(Institute for Management Development)

منهجية التقرير تعتمد على أربعة ركائز رئيسية :

– الأداء الاقتصادي،

– فعالية الحكومة،

– فعالية قطاع الأعمال،

– البنية التحتية.



- كل من هذه العوامل تنقسم إلى 5 فروع، لتسليط الضوء على كل جانب من جوانب مجالاتها. العوامل الفرعية تشمل أكثر من 300 مؤشر.
- كل عامل فرعي، وبشكل مستقل عن عدد من المعايير التي يبنى عليها، له نفس الوزن في توطيد المؤشر العام.
- المصادر: البيانات الاقتصادية تمثل وزنا $2/3$ في الترتيب العام، في حين أن بيانات المسح ($1/3$).



1. Economic Performance
1.1.01 to 1.5.04



2. Government Efficiency
2.1.01 to 2.5.13



3. Business Efficiency
3.1.01 to 3.5.06



4. Infrastructure
4.1.01 to 4.5.13

Domestic Economy

Size

- 1.1.01 Gross domestic product (GDP)
- 1.1.02 GDP (PPP)
- 1.1.03 Private final consumption expenditure
- 1.1.04 Private final consumption expenditure
- 1.1.05 Government final consumption expenditure
- 1.1.06 Government final consumption expenditure
- 1.1.07 Gross domestic investment
- 1.1.08 Gross domestic investment
- 1.1.09 Gross domestic savings
- 1.1.10 Gross domestic savings

1.1.11 Economic sectors

Growth

- 1.1.12 Real GDP Growth
- 1.1.13 Real GDP Growth per capita
- 1.1.14 Private final consumption expenditure - real growth
- 1.1.15 Government final consumption expenditure - real growth
- 1.1.16 Gross domestic investment - real growth
- 1.1.17 Gross domestic savings - real growth
- 1.1.18 Agriculture sector- real growth
- 1.1.19 Industrial production - real growth
- 1.1.20 Services sector - real growth
- 1.1.21 Resilience of the economy

Wealth

- 1.1.22 GDP per capita
- 1.1.23 GDP per capita (PPP)
- 1.1.24 Private final consumption expenditure per capita
- 1.1.25 Government final consumption expenditure per capita
- 1.1.26 Gross domestic investment per capita
- 1.1.27 Gross domestic savings per capita

Forecasts

- 1.1.28 Forecast: Real GDP Growth
- 1.1.29 Forecast: Private consumption expenditure - real growth
- 1.1.30 Forecast: Gross domestic investment - real growth
- 1.1.31 Forecast: Inflation
- 1.1.32 Forecast: Unemployment
- 1.1.33 Forecast: Current account balance

International Trade

- 1.2.01 Current account balance
- 1.2.02 Current account balance
- 1.2.03 Balance of trade
- 1.2.04 Balance of trade
- 1.2.05 Balance of commercial services
- 1.2.06 Balance of commercial services
- 1.2.07 Exports of goods
- 1.2.08 Exports of goods
- 1.2.09 Exports of goods - real growth
- 1.2.10 Exports of commercial services
- 1.2.11 Exports of commercial services
- 1.2.12 Exports of commercial services - real growth
- 1.2.13 Exports breakdown by economic sector
- 1.2.14 Imports of goods & commercial services
- 1.2.15 Imports of goods & commercial services
- 1.2.16 Imports of goods & commercial services - real growth
- 1.2.17 Imports breakdown by economic sector
- 1.2.18 Trade to GDP ratio
- 1.2.19 Terms of trade index
- 1.2.20 Tourism receipts

International Investment

Investment

- 1.3.01 Direct investment flows abroad
- 1.3.02 Direct investment flows abroad

- 1.3.03 Direct investment stocks abroad
- 1.3.04 Direct investment stocks abroad - real growth
- 1.3.05 Direct investment flows inward
- 1.3.06 Direct investment flows inward
- 1.3.07 Direct investment stocks inward
- 1.3.08 Direct investment stocks inward - real growth
- 1.3.09 Balance of direct investment flows
- 1.3.10 Balance of direct investment flows
- 1.3.11 Net position in direct investment stocks
- 1.3.12 Net position in direct investment stocks
- 1.3.13 Relocation threats of production
- 1.3.14 Relocation threats of R&D facilities
- 1.3.15 Relocation threats of services

Finance

- 1.3.16 Portfolio investments assets
- 1.3.17 Portfolio investments liabilities

Employment

- 1.4.01 Employment
- 1.4.02 Employment
- 1.4.03 Employment - growth
- 1.4.04 Employment by sector
- 1.4.05 Employment in the public sector
- 1.4.06 Part-time employment
- 1.4.07 Unemployment rate
- 1.4.08 Long-term unemployment
- 1.4.09 Youth unemployment

Prices

- 1.5.01 Consumer price inflation
- 1.5.02 Cost-of-living index
- 1.5.03 Apartment rent
- 1.5.04 Office rent

■ يعرض تقرير التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2013
الترتيب العام الخاص بـ 60 اقتصادا، منها فقط ثلاث دول عربية
وهي الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والأردن.

■ الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الثامنة، وقطر المرتبة
19، والأردن المرتبة 53.

3.2.2.4. مؤشر التنافسية الصناعية

■ **التنافسية الصناعية** لمنظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) التابعة للأمم المتحدة: قدرة الدولة على زيادة وجودها في الأسواق الدولية والمحلية في نفس الوقت الذي تعمل فيه على تطوير صناعاتها وأنشطتها كي تحتوي على قيمة مضافة وتكنولوجيا أعلى.

■ **قياس التنافسية الصناعية** : يتم من خلال مؤشر الأداء الصناعي التنافسي لكل دولة (إصدار تقرير عن التنافسية الصناعية الدولية (Competitive Industrial Performance Report)). المؤشر مُركب من عدة مؤشرات اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة، والقيمة المضافة، والدخل القومي، والتصدير، والتي تعطي تفاصيل الهيكل الصناعي لكل دولة.



المؤشرات الفرعية مجمعة في ثلاث مستويات :

المستوى الأول : قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة (القيمة المضافة في المنتجات المصنعة لكل فرد، الصادرات التصنيعية لكل فرد) .

المستوى الثاني : مستوى الدولة من تعميق التكنولوجيا والرفع من مستواها .
مؤشرين اثنين :

- كثافة التصنيع : نسبة القيمة المضافة للمنتجات المصنعة (متوسطة وعالية التقنية) من مجموع القيمة المضافة للمنتجات المصنعة. وكذلك حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي .

- جودة الصادرات : حصة الصادرات المصنعة متوسطة وعالية التقنية في إجمالي الصادرات المصنعة ، وحصة الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات .

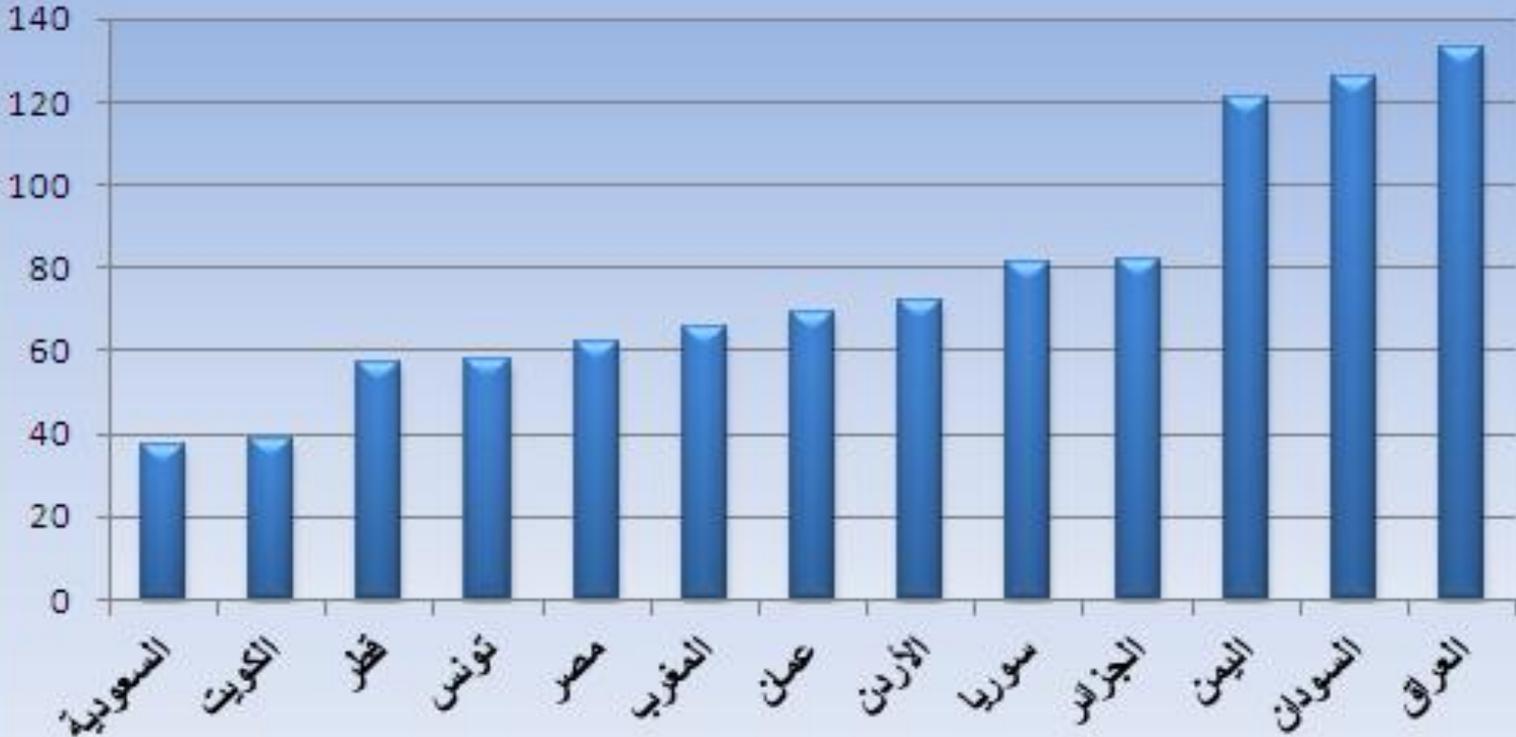
المستوى الثالث : تأثير الدولة على التصنيع العالمي من حيث نسب القيمة المضافة الصناعية في إجمالي القيمة المضافة المصنعة وفي الصادرات على المستوى العالمي .

بعض نتائج تقرير القدرة التنافسية الصناعية 2012-2013

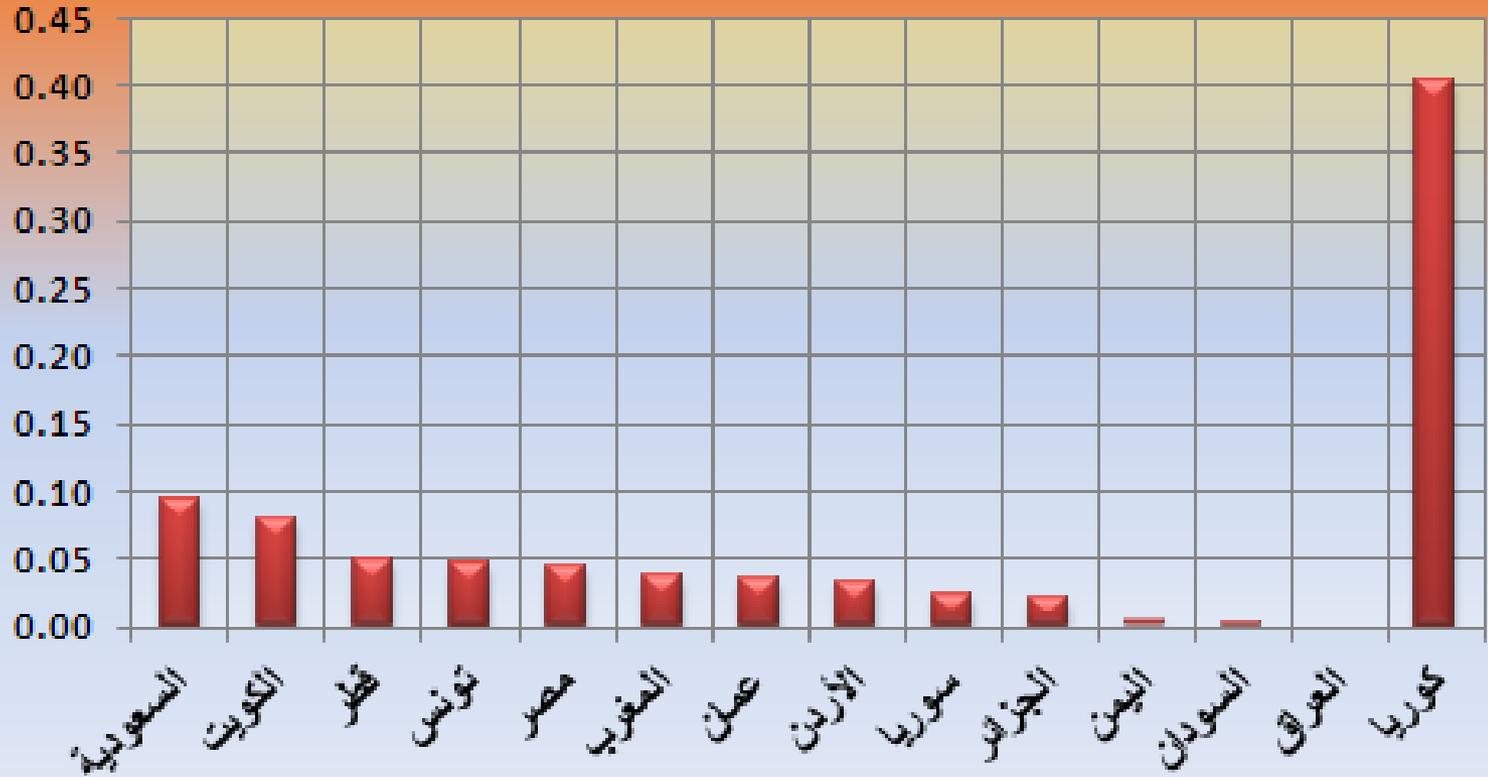
(معطيات 2010 - I35 دولة)

- البلدان الصناعية عالية الدخل، وكذلك الصين في المرتبة السابعة، من بين الأكثر الدول تنافسية صناعيا في العالم.
- المراكز الخمسة الأولى: اليابان وألمانيا والولايات المتحدة وكوريا والصين (حوالي $1/2$ القيمة المضافة الصناعية و $1/3$ التجارة الصناعية في العالم).
- الولايات المتحدة وحدها تمثل $1/2$ إجمالي حصة الخمسة الأوائل في القيمة المضافة الصناعية العالمية، بينما تمثل ألمانيا $1/3$ الخمسة الأوائل في التجارة الصناعية.
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 3% فقط من القيمة المضافة الصناعية العالمية و 3% من نسبة التجارة الصناعية العالمية. تركيا أبرز اقتصاد تنافسي على المستوى الصناعي في المنطقة والسعودية أول دولة عربية.

ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر التنافسية الصناعية



مؤشر التنافسية الصناعية



مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي صادرات الصناعات التحويلية العالمية (%)	القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية العالمية (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات (%)	نسبة السلع العالية والمتوسطة التقنية من صادرات الصناعات التحويلية (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة السلع العالية والمتوسطة التقنية من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية (%)	الصادرات التحويلية/الفرد (دولار)	القيمة المضافة في المنتجات المصنعة/الفرد (دولار)	مؤشر التنافسية الصناعية	الترتيب	البلد
0.494	0.423	21.71	35.54	11.77	41.12	2020.66	1157.32	0.094	37	السعودية
0.231	0.094	40.93	13.45	10.34	18.09	6899.25	2224.27	0.079	39	الكويت
0.086	0.024	15.88	28.15	2.78	17.44	8817.29	1988.82	0.049	57	قطر
0.126	0.072	82.59	45.02	17.36	9.32	1272.14	490.97	0.048	58	تونس
0.152	0.398	62.37	25.88	17.54	22.3	206.49	361.72	0.045	62	مصر
0.128	0.107	77.64	38.26	12.93	21.61	425.92	239.737	0.037	66	المغرب
0.048	0.036	16.27	42.71	8.24	16.75	1857.99	941.115	0.036	69	عمان
0.044	0.036	79.24	47.3	17.03	24.91	728.98	401.311	0.033	72	الأردن
0.046	0.061	43.87	22.69	14.37	21.52	232.41	206.128	0.023	81	سوريا
0.136	0.07	25.75	0.46	6.39	11.28	414.71	142.336	0.022	82	الجزائر
0.005	0.011	9.45	6.12	5.65	3.89	23.94	33.192	0.004	121	اليمن
0.003	0.021	2.96	4.76	6.62	8.47	6.63	37.3428	0.003	126	السودان
0.001	0.002	0.27	25.12	0.68	24.68	3.71	5.1947	0.000	133	العراق
4.183	3.22	96.85	75.85	29.09	53.41	9280.3	4782.7	0.404	4	كوريا

4.2.2.4. مؤشر التنافسية العربية للمعهد العربي للتخطيط

- المعهد العربي للتخطيط يُعرّف التنافسية بالأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض إلى مزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية.
- تم بناء، انطلاقاً من هذا التعريف، مؤشر مُركب من مؤشرين فرعيين :
مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة:
- مؤشر التنافسية الجارية : يركز على الأداء الحالي والعوامل المؤثرة فيه مثل بنية الأسواق، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات واستراتيجيتها .

- مؤشر التنافسية الكامنة (طويلة الأجل أو المستقبلية) : يُركز على العوامل التي تشكل أسس نجاح التنافسية المستدامة، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما إذا اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف.

- ثلاثة مجالات أساسية محددة للتنافسية الكامنة: رأس المال البشري، وتوطين التقنية، والبنية التحتية التكنولوجية. وهي تمثل ما توصلت إليه مراجعات نظريات النمو والتنمية حول أهمية هذه العوامل في دعم التنمية في إطار العولمة وتحديات عصر المعلومات.

مؤشر التنافسية الاجمالي
(70 مؤشر)

التنافسية الجارى
(53 مؤشر)

التنافسية الكامنة
(17 مؤشر)

بيئة الاعمال والجاذبية
(28 مؤشر)

الاداء الاقتصادي الكلي
(9 مؤشر)

الانتاجية والتكلفة
(8 مؤشر)

ديناميكية الاسواق والمنتجات
(8 مؤشر)

راس المال البشرى
(5 مؤشر)

الطاقة الابتكارية
وتوطين التقانة
(8 مؤشر)

البنية التحتية التكنولوجية
(4 مؤشر)

البنية التحتية

الحاكمة
وفاعلية المؤسسات

تدخل الحكومة
في الاقتصاد

جاذبية الاستثمار
الاجنبي

تكلفة الاعمال

- اعتماد مؤشر التنافسية العربية في أغلبه على البيانات الكمية الموضوعية المتوفرة في مختلف قواعد البيانات الدولية والإقليمية.
- لا يحتوي على بيانات نوعية من مسوحات الرأي.
- حساب المؤشر المركب كمتوسط لأحدث ثلاث سنوات تتوفر على المعلومات لأكثر عدد ممكن من الدول العربية ودول المقارنة.

■ الدول العربية (17 دولة)، والتي تتوفر فيها بيانات حول معظم المؤشرات المدرجة : الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والسعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات، واليمن.

■ دول المقارنة (13 دولة) : أيرلندا، وجمهورية التشيك، والمكسيك، وكوريا، وتشيلي، والبرتغال، وماليزيا، وجنوب أفريقيا، والأرجنتين، والبرازيل، والصين، واليونان وتركيا.

■ اختلاف تقرير التنافسية العربية عن التقارير الدولية الأخرى في عدد الدول المدرجة في تصنيفها حسب الأداء النسبي، حيث يستند التقرير في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تم اختيارها لتشكل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية .

■ عملية اختيار دول المقارنة ذات أهمية كبيرة لأنها تحدد الفجوة التنافسية القائمة بين الدول العربية وباقي الدول الأخرى والتي كان لها في الماضي أداء مشابه للدول العربية، وتفوقت عليها بالأداء التنافسي .

- **الفجوة التنافسية :** النسبة المئوية للفرق بين مؤشر تنافسية الدول العربية ومؤشر تنافسية دول المقارنة. هو مؤشر لقياس التحدي الذي تواجهه الدول في تحسين مستوى تنافسيها .
- **المؤشرات المنمطة** محصورة بين الواحد والاصفر، حيث يعني الواحد أفضل أداء، فيما يمثل الصفر أسوأ أداء .

■ ميزان التنافسية: يقيس الفرق بين نقاط القوة (الأصول) ونقاط الضعف (الخصوم) بالنسبة لكل اقتصاد. فيعتبر أداء الدولة نقطة قوة (ضعف) إذا كان ترتيبها في الثلث الأعلى (الأخير) لأي مؤشر من مؤشرات التنافسية.

■ يشكل نظام معلومات يمكن الاسترشاد به لتقليل الخصوم (نقاط الضعف) وتحويلها إلى أصول (نقاط قوة)، ومؤشر مهم لتحديد المجالات التي تتطلب إصلاحات لتطوير تنافسية الدول.

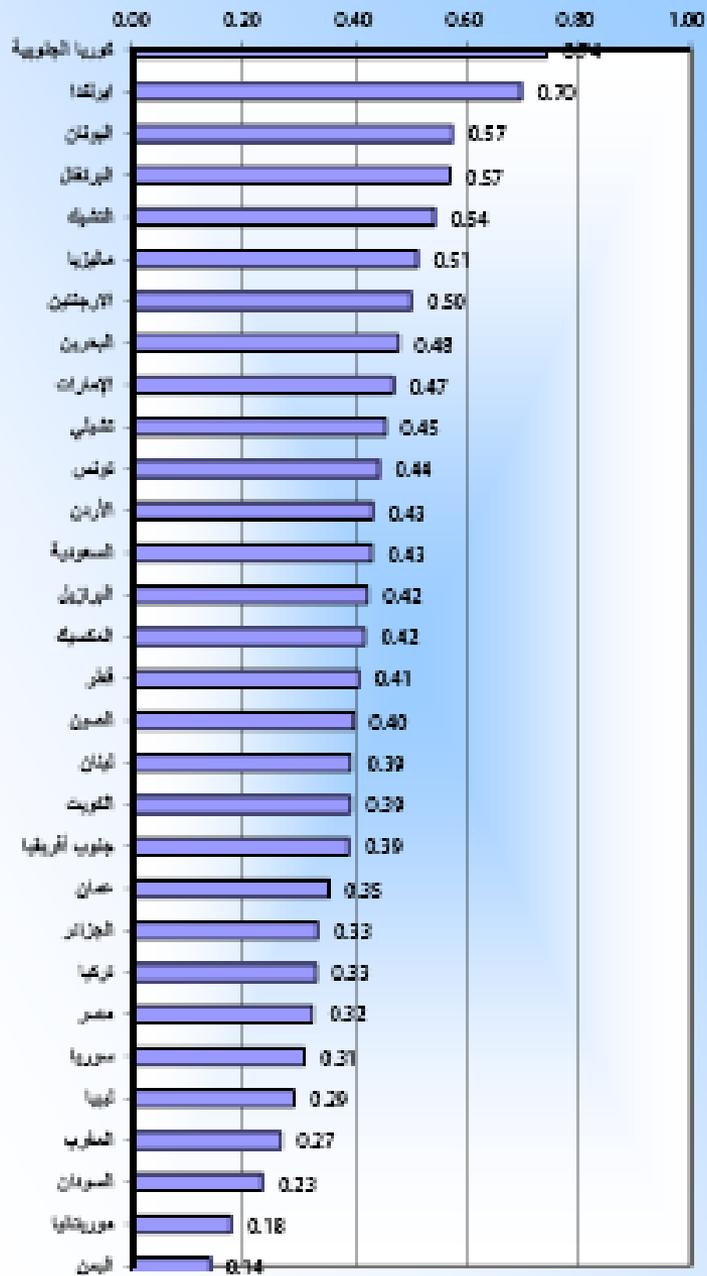
الوضع الإجمالي للتنافسية العربية:

- متوسط مؤشر التنافسية للدول العربية كمجموعة بلغ حسب آخر تقرير 0.39 مقابل 0.58 لدول المقارنة.
- كوريا الجنوبية تصدرت الأداء الإجمالي للتنافسية تليها إيرلندا.
- تركز بعض دول الخليج في مراتب متقدمة في الترتيب الإجمالي : البحرين (4)، والإمارات (5). تصدرُ البلدان الخليجية مجموعة الدول العربية يعود بالخصوص لتحسن البيئة الاقتصادية الكلية، وأداء التجارة الخارجية (ارتفاع أسعار النفط)، بالإضافة إلى توظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

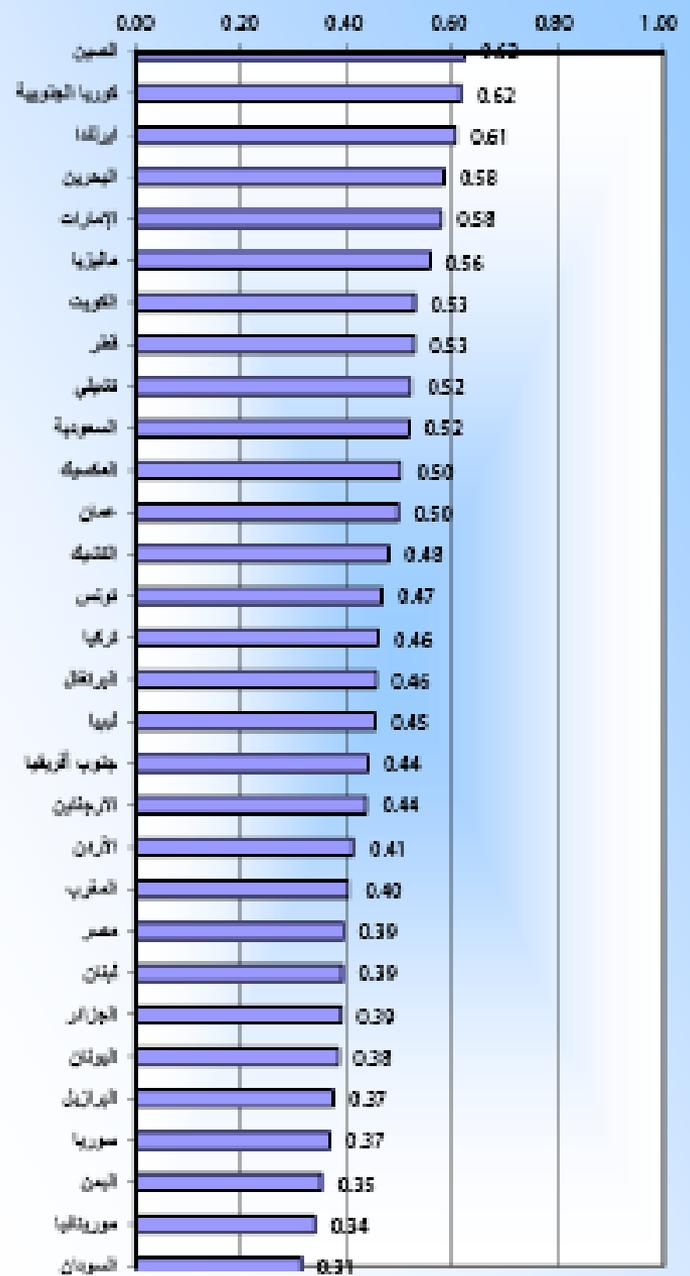
مؤشر التنافسية العربية ودول المقارنة

الترتيب	مؤشر التنافسية العربية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية الجارية	الدولة
24	0.36	0.33	0.39	الجزائر
12	0.47	0.50	0.44	الارجنتين
4	0.53	0.48	0.58	البحرين
20	0.40	0.42	0.37	البرازيل
9	0.49	0.45	0.52	تشيلي
8	0.51	0.40	0.62	الصين
7	0.51	0.54	0.48	التشيك
25	0.36	0.32	0.39	مصر
10	0.48	0.57	0.38	اليونان
2	0.65	0.70	0.61	ايرلندا
18	0.42	0.43	0.41	الأردن
1	0.68	0.74	0.62	كوريا الجنوبية
14	0.46	0.39	0.53	الكويت
22	0.39	0.39	0.39	لبنان
23	0.37	0.29	0.45	ليبيا
3	0.53	0.51	0.56	ماليزيا
29	0.26	0.18	0.34	موريتانيا
15	0.46	0.42	0.50	المكسيك
27	0.34	0.27	0.40	المغرب
17	0.43	0.35	0.50	عمان
6	0.51	0.57	0.46	البرتغال
13	0.47	0.41	0.53	قطر
11	0.47	0.43	0.52	السعودية
19	0.41	0.39	0.44	جنوب أفريقيا
28	0.27	0.23	0.31	السودان
26	0.34	0.31	0.37	سوريا
16	0.45	0.44	0.47	تونس
21	0.40	0.33	0.46	تركيا
5	0.52	0.47	0.58	الإمارات
30	0.25	0.14	0.35	اليمن
	0.39	0.35	0.44	متوسط الدول العربية
	0.50	0.50	0.50	متوسط دول المقارنة

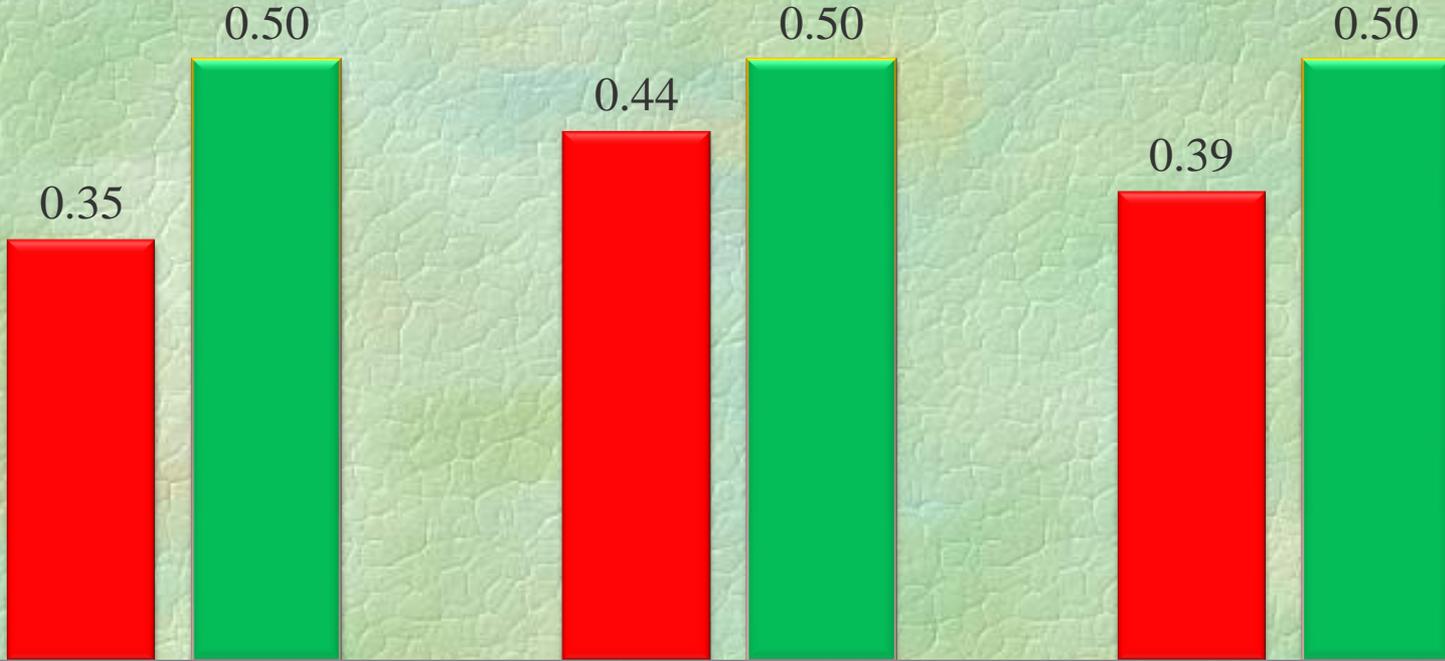
مؤشر التنافسية الكامن



مؤشر التنافسية الجاري



مقارنة الاداء التنافسي العربي



مؤشر التنافسية الكامنة

مؤشر التنافسية الجارية

مؤشر التنافسية العربية



الدول العربية (2011)



دول المقارنة (2011)

قيمة المؤشر	مؤشرات التنافسية العربية
0.465	الأداء الاقتصادي
0.652	البنية التحتية
0.661	البنية التحتية التقانية
0.828	تدخل الحكومة
0.534	رأس المال البشري
0.551	جاذبية الاستثمار
0.541	مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص
0.528	التكلفة الإنتاجية
0.578	تكلفة الأعمال
0.494	الحاكمية وفعالية المؤسسات
0.209	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية
0.524	مؤشر التنافسية العربية

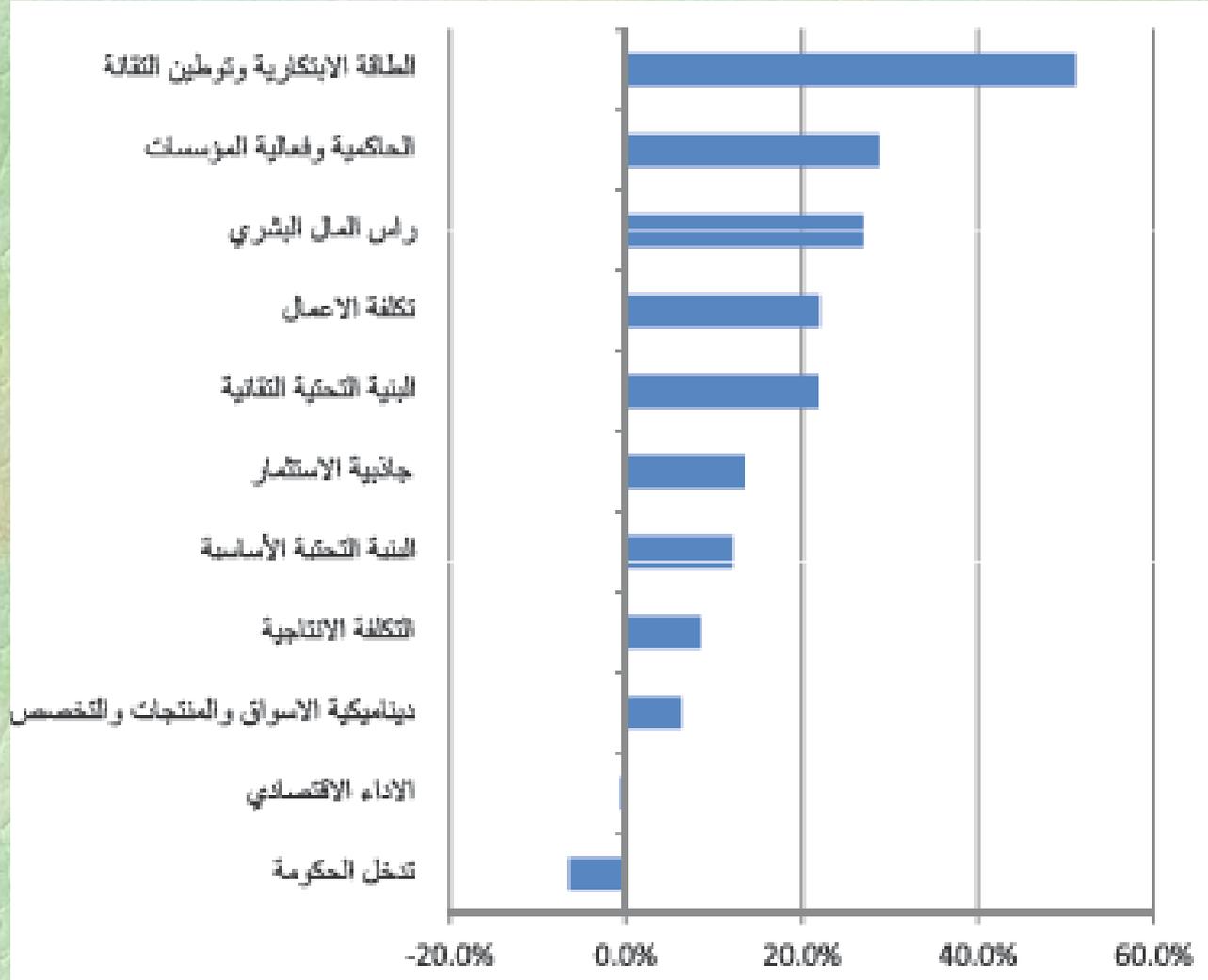
مؤشر التنافسية العربية

الاداء الاقتصادي

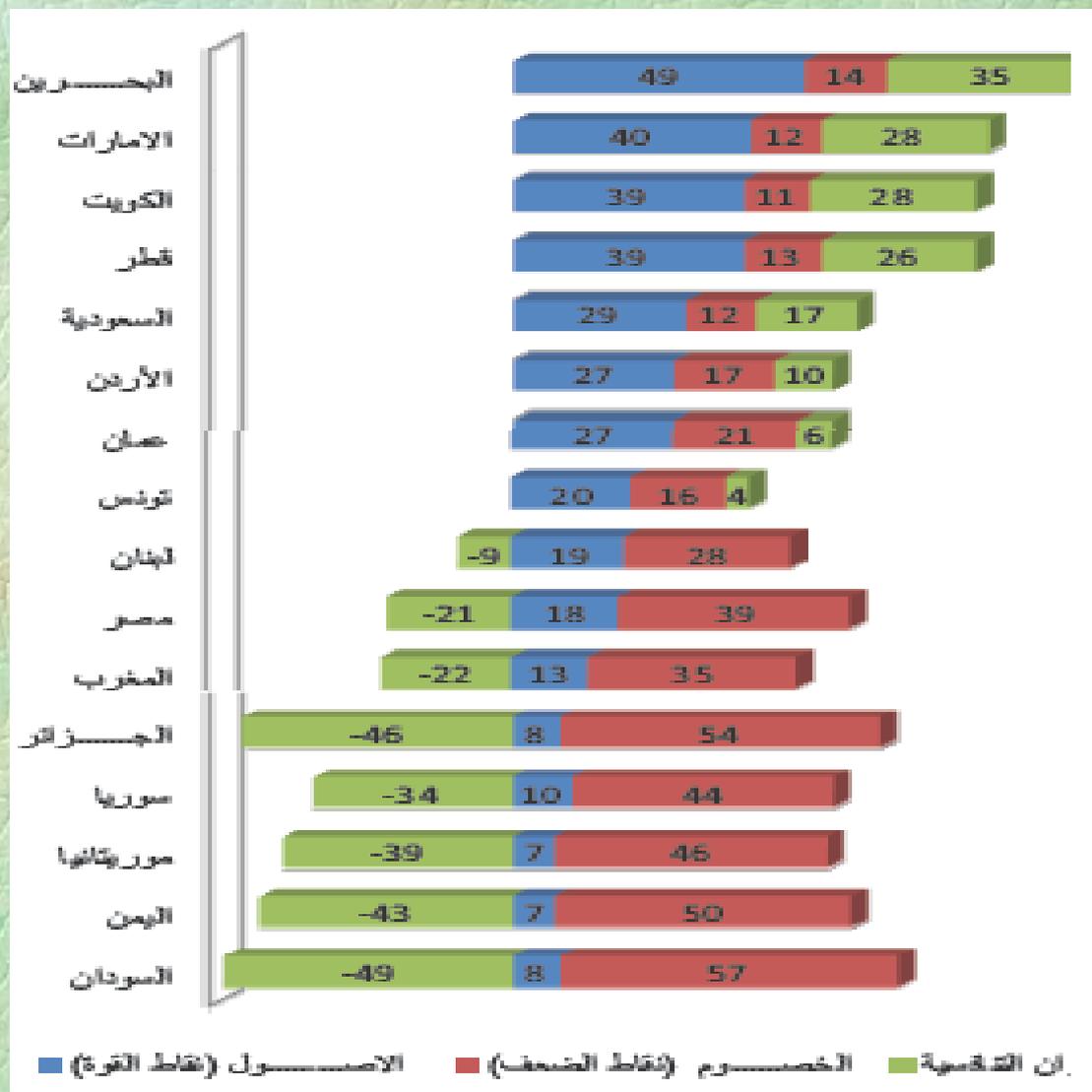


● الإمارات ■ متوسط دول المقارنة

فجوة التنافسية العربية



ميزان التنافسية العربية



■ نتائج مؤشر التنافسية العربية تعكس حجم التحديات التي تواجه الدول العربية في مجال تدعيم مستويات تنافسياتها، وتحسين وضعها التنافسي في الأسواق الدولية، وبالتالي النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال تسريع النمو وإعادة توزيعه بشكل عادل.

■ وضع الدول العربية في مجال التنافسية لا يزال متواضعا بالرغم من تحسن البيئة الاقتصادية الناجمة عن الطفرة النفطية الكبيرة، التي تنعكس أساسا على الموازنة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تطبيق سياسات متشددة في مجال المراقبة النقدية والتحكم في التضخم.